27,5٪ من إجمالي السيولة لسهم «شمال الزور»

915 مليون دينار مكاسب سوقية أسبوعية للبورصة

شريف حمدي

■ **28٪ زيادة في السيولة.. والمتوسط اليومي قفز إلى 49 مليون دينار**

■ **1,8٪ ارتفاع السوق الأول.. و1,4٪ للرئيسي و1,7٪ للمؤشر العام**

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع بنهاية جلسة أمس لتعطل أعمال السوق اليوم الخميس بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية، على نشاط لافت على كل المستويات، حيث قفزت السيولة المتدفقة للسوق خلال جلسات الأسبوع بشكل لافت خاصة في جلستي الأحد والاثنين، وذلك على وقع عمليات تداول كبيرة على السهم الجديد المدرج بالسوق وهو سهم شركة شمال الزور الذي جذب اهتمام كل شرائح السوق منذ اللحظات الأولى وحتى نهاية جلسة امس التي اختتم بها الأسبوع.

وبلغت المحصلة الأسبوعة لسيولة السوق نحو 195,6 مليون دينار بمتوسط يومي 49 مليون دينار ارتفاعا من 152,7 مليون دينار بمتوسط يومي 30,5 مليون دينار الأسبوع الماضي، علما بأن جلسات الأسبوع الحالي اقتصرت على 4 جلسات، أي أن السيولة كانت مرشحة للزيادة لولا تعطل أعمال السوق.

واستحوذ سهم شركة شمال الزور على 27,5٪ من إجمالي قيمة التداول، إذ بلغت قيمة تعاملات السهم في الأسبوع الأول الذي اقتصر على 4 جلسات على 53,6 مليون دينار بواقع 21,8 مليون دينار في أول إطلاله له بالسوق، و10,4 ملايين دينار في ثاني جلساته، و12,8 مليون دينار في جلسة الثلاثاء، و8,6 ملايين دينار في جلسة أمس الأخيرة بالأسبوع.

وتم تداول السهم بسعر افتتاحي يوم الأحد عند 400 فلس ثم ارتفاع كحد اقصى إلى 500 فلس، وانهى أول جلسة عند 380 فلسا، فيما انهى جلسة أمس عند 317 فلسا بعد تعرضه لعمليات تصريف لجني الأرباح.

وبزيادة الإقبال على أسهم السوق خاصة السوق الأول حققت القيمة السوقية ارتفاعا بنسبة 3,1٪ محققة 915 مليون دينار مكاسب، ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 30,122 مليار دينار ارتفاعا من 29,208 مليار دينار الأسبوع الماضي، لتتقلص الخسائر السنوية إلى 15٪ من 26٪ خلال مارس الماضي.

وشهدت احجام التداول تراجع بنسبة 2,5٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ بلغت المحصلة 902,1 مليون سهم تراجعا من 925,7 مليون سهم الأسبوع الماضي.

وانهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية على ارتفاع جماعي للمؤشرات، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,8٪ بإضافة 102 نقطة للمكاسب السابقة ليصل إلى 5754 نقطة ارتفاعا من 5652 نقطة.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 1,4٪ من خلال 57 نقطة ليرتفع إلى 4140 نقطة من 4083 نقطة.

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,7٪ من خلال 87 نقطة مكاسب ليصل إلى 5213 نقطة ارتفاعا من 5126 نقطة الأسبوع الماضي.

طالب النواب بالاستماع لمقترحات الاقتصاديين والعقاريين لوضع تشريعات مناسبة

الصايغ لـ «الأنباء»: غياب التشريعات المنظمة فاقم مشكلة غلق الأنشطة التجارية

■ **الرؤية لمستقبل الشركات الكويتية غير واضحة.. فالأضرار جسيمة والخسائر فادحة خلال أزمة «كورونا»**

آلاء خليفة

خالد الصايغ (ريليش كومار)

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «فلكس» للمنتجعات والعقارات خالد الصايغ، ان جائحة كورونا اثرت سلبيا على القطاع العقاري الكويتي، مشيرا إلى أن قرار غلق المحلات والأنشطة التجارية خلال الأزمة لمواجهة انتشار الوباء، جاء في ظل عدم وجود تشريعات واضحة تحمي أصحاب العقارات من الخسائر المادية والاقتصادية المترتبة على ذلك.

وأضاف الصايغ في تصريح خاص لـ «للأنباء»: «صدمنا مؤخرا لوجود الكثير من المراسلات من قبل المستأجرين، خصوصا بالعقارات التجارية، بامتناعهم عن دفع الأجرة الشهرية، أو يطالبون بتخفيض الإيجارات، حيث يعد هذا الوضع مبهما للكثير من أصحاب العقارات، وحتى الآن لا نعلم هل سيتم إصدار تشريع جديد بهذا الصدد، أم لا».

تشريعات مناسبة

وتمنى الصايغ من نواب مجلس الأمة الاستماع لآراء ومقترحات أهل الاختصاص من الاقتصاديين والعقاريين، والاستماع كذلك للشركات العقارية، لتوضيح الضرر الواقع عليهم جراء أزمة كورونا، كونهم الأقرب للمشركة، والقادرين على إيصال المعلومات الكافية في هذا المجال، بما يساعد نواب مجلس الأمة على وضع التشريعات المناسبة، والتي يمكن تطبيقها على ارض الواقع.

وطالب من مجلس الوزراء بالتدخل وتقديم الدعم المادي، مثلما فعلت معظم دول العالم خلال أزمة كورونا، ومنها دول خليجية ساعدت حكوماتها في هذا المجال، مشيرا إلى أنه على الصعيد الشخصي تقدم باسم شركاته العقارية للحصول على القروض الميسرة، وحتى هذه اللحظة لم يتم الرد عليه ولم تقدم البنوك أي مساعدات بهذا الصدد.

دعم الشركات

وذكر الصايغ ان الشركات التجارية تعتبر من اهم مقومات الاقتصاد الوطني، لذلك لابد من دعمها خلال الأزمة الحالية حتى تستطيع ان تستمر وتستكمل مسيرتها الاقتصادية، مؤكدا على ان الشركات التجارية تساهم في تحقيق نهضة الدولة.

وأوضح ان الأمور حاليا تسير من سيئ لأسوأ وهناك غياب تام لرؤية واضحة حول القادم من الأيام وحول مستقبل الشركات في الكويت، مشيرا إلى ان الأضرار جسيمة والخسائر فادحة، حيث قال: «مع الأسف نحن غير متفائلين بالمرحلة القادمة ولا نرى أي مساهمة من قبل مجلس الوزراء».

وطالب بضرورة عقد لقاءات مفتوحة مع أصحاب القرار في الدولة والاستماع لأصحاب الشركات العقارية، قائلا: «نحن أصحاب الألم ونحن علينا مسؤولية توصيل هذا الألم لأصحاب القرار».

«أسواق المال» تطالب الخاضعين لرقابتها بالإبلاغ عن تقرير «الفاتكا» بحد أقصى 31 الجاري

أصدرت هيئة أسواق المال بيانا لكل الأشخاص المرخص لهم الخاضعين لرقابتها الذين يخضعون لنطاق تطبيق قانون «فاتكا»، حيث قالت إن إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأميركية بصدد تحديث نموذج تقرير الفاتكا، إذ يأتي ذلك تطبيقا لاتفاقية الفاتكا المبرمة بين وزارة المالية ووزارة الخزانة الأميركية. وطالبت الهيئة الأشخاص الخاضعين لرقابتها بالإبلاغ عن تقرير الفاتكا عن سنة 2019 في الفترة من 1 يونيو إلى 31 أغسطس 2020 من خلال موقع وزارة المالية، وذلك بحسب الإشعار الصادر عن إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأميركية. كما طالبت بضرورة التزام المؤسسات المالية المسجلة في موقع إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأميركي بتقديم تقارير الفاتكا سنويا حتى وإن لم تكن لديها حسابات أميركية، مبينة أنه على المؤسسات المالية التي لديها تقارير متأخرة عن سنوات سابقة تقديم التقارير بشكل منفصل لكل سنة على حدة. أما المؤسسات المالية التي ترغب في إلغاء تقارير سبق إرسالها في السنوات السابقة لوجود بعض الأخطاء فيها فسيكون ذلك بالتواصل مباشرة مع مصلحة الضرائب الأميركية عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بها.

«ألافكو» تتفق مع «إيرباص» لتأجيل تسلم الطائرات

قالت شركة «ألافكو» لتمويل شراء وتأجير الطائرات إنها توصلت إلى اتفاق مع شركة إيرباص، لتأجيل جدول استلام الطائرات ضمن سجل طلبات الشركة لدى المصنع ليتناسب مع آثار تداعيات انتشار فيروس كورونا. وقالت «ألافكو» في بيان على موقع البورصة أمس، إن أثر المعلومة السابقة على المركز المالي للشركة يتمثل في إعادة جدولة الدفعات المقدمة للطائرات المزمع استلامها في المستقبل ليتناسب مع جدول تسليم الطائرات الجديد، مما سيترتب عليه تأجيل دفعات مستحقة في هذا العام وخلال السنوات الثلاث القادمة حتى عام 2024 وما بعده. وأوضحت الشركة أنه يتعذر الإفصاح عن قيمة الدفعات التي تم تأجيلها نتيجة استلام الطائرات، نظرا لالتزام «ألافكو» ببنود السرية في الاتفاقيات التجارية مع «إيرباص»، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على تنافسية الشركة في سوق شراء وتأجير الطائرات.

وأعلنت «ألافكو» مطلع الأسبوع الجاري، عن بياناتها المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بأرباح بلغت 1,39 مليون دينار.

«تنظيف» تفوز بمناقصة» بقيمة 5 ملايين دينار

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف أنها حازت مناقصة لصالح شركة البترول الوطنية بقيمة 4,98 ملايين دينار لمدة 3 سنوات، حيث قالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن المناقصة خاصة بالتخلص ومعالجة النفايات الصلبة الخطرة والخاملة لمصافي «البترول الكويتية». وأوضحت الشركة أنه جار استكمال إجراءات توقيع العقد المذكور أعلاه، منوهة إلى أن نسبة الأرباح المتوقعة من تنفيذ العقد تمثل 2٪ تقريبا مع احتمال الزيادة أو النقصان تبعا لظروف السوق.

شددت على ضرورة إزالة المخالفات خلال شهر من تاريخه

«هيئة الصناعة» تغلق 4 قسائم صناعية وتوقع 11 جزاءً إدارياً

طارق عرابي

أصدرت الهيئة العامة للصناعة 15 قرارا إداريا تتعلق بإغلاق قسائم صناعية وتوقيع جزاءات إدارية على عدد من المصانع المخالفة في مختلف المناطق الصناعية بالكويت.

وتضمنت القرارات التي أصدرها مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي، إغلاق 4 قسائم صناعية، وتوقيع 11 جزاء إداريا على عدد من المصانع لقيامها بمخالفات متنوعة، حيث تم إغلاق مصنع في منطقة أمغرة الصناعية لعدم وجود ترخيص إطفاء للقسائم الصناعية التابعة له، في حين تم إغلاق مصنع آخر في نفس المنطقة لارتكابه مجموعة من المخالفات من بينها وجود سور جانبي متهالك وآيل للسقوط، وعدم وجود تأمين ضد الحريق.

وفي قرارين آخرين، تم إغلاق قسيمتين أخريين في منطقة أمغرة الصناعية لقيام المنشأة الاولى بتخزين حديد وأخشاب داخل حدود القسيمة، فيما خالفت القسيمة الأخرى الترخيص الممنوح لها من خلال عدم وجود ترخيص إطفاء، وعدم وجود تأمين ضد الحريق.

أما فيما يتعلق بالجزاءات الإدارية التي تم توقيعها مؤخرا، فقد تنوعت ما بين عدم وجود رخصة إطفاء، وعدم وجود تأمين ضد الحريق، وانتهاء رخصة الاطفاء، وتشوين أعداد كبيرة من البلاستيك على طريق خارج حدود القسيمة، فضلا عن مخالفات أخرى طالت قسائم مغلقة وغير مستغلة، والتعدي على أملاك الدولة من خلال استغلال المتعدي لأعمال الميكانيك والحدادة وتغيير الزيت خارج حدود القسيمة.

وشددت الهيئة العامة للصناعة على ضرورة إزالة المخالفات التي تم ضبطها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ المخالفة، على أن يتم اتخاذ إجراءات أشد في حال عدم إزالة المخالفة وذلك وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.

متراجعة إلى 42,74 مليار دولار بنهاية يوليو الماضي.. وبالتزامن مع ضخ 65 مليون دولار استثمارات أجنبية بالبورصة

167 مليون دولار سُحبت من احتياطي النقد الأجنبي للكويت

علاء مجيد

تراجع الاحتياطي النقدي للكويت بنهاية يوليو الماضي ليصل إلى 13,063 مليار دينار (42,74 مليار دولار) بتراجع على أساس شهري بلغت نسبته 0,38٪ منخفضا بقيمة قدرها 51 مليون دينار خلال الشهر (نحو 166,9 مليون دولار) ويأتي هذا التراجع بعد الزيادة التي حدثت على مستوى 6 اشهر متتالية، علما بأن الاحتياطي النقدي وصل إلى أعلى مستوى تاريخي له في يونيو الماضي، حيث وصل الى 13,114 مليار دينار (42,91 مليار دولار).

ويأتي التراجع في احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد خلال يوليو الماضي، على الرغم من زيادة استثمارات الأجانب في البورصة الكويتية بما قيمته 65 مليون دولار خلال الشهر، فيما شهدت أسعار النفط الكويتي ثباتا نسبيا خلال تداولات الشهر حول مستوى 43ـ 44 دولارا للبرميل.

وقد سبق تراجع الاحتياطي النقدي خلال يوليو، انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الكويتية بالعملات الأجنبية خلال يونيو الماضي بـ 300 مليون دولار.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

احتياطيات قوية

وبحساب الاحتياطيات السائلة نجد أنها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا، وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 اشهر من متوسط قيمة الواردات.

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 13,220 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,063 مليار دينار، بالإضافة الى الاحتياطيات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطيات أخرى بمقدار 125,37 مليون دينار.

وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

فئات الأوراق المالية

بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في يوليو الماضي نحو 2,428 مليار دينار بارتفاع قدره 1 مليون دينار وبنسبة 0,04٪ عن يونيو الماضي البالغ 2,427 مليار دينار، مقسمة الى 2,399 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 29,343 مليون دينار.

ارتفعت أوراق النقد فئة 20 دينارا بما قيمته مليون دينار لتصل الى 1,384 مليار دينار بنهاية يوليو مقارنة بـ 1,383 مليار دينار في يونيو الماضي.

بينما تراجعت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 9,8 ملايين دينار، حيث وصلت في نهاية يوليو الى 778,4 مليون دينار مقارنة 788,2 مليون دينار في يونيو الماضي. وزادت فئة 5 دنانير بقيمة 100 ألف دينار، حيث بلغت بنهاية يوليو الماضي 155,8 مليون دينار في مقارنة بـ 155,7 مليون دينار في يونيو من العام الماضي.

كما زادت فئة الواحد دينار بقيمة 7,4 ملايين دينار، حيث بلغت بنهاية يوليو الماضي 54,8 مليون دينار مقارنة بـ 47,4 مليون دينار في يونيو الماضي. كما ارتفعت أيضا فئة النصف دينار بقيمة 1,09 مليون دينار، حيث بلغت 14,39 مليون دينار بنهاية يوليو الماضي مقارنة بـ 13,30 مليون دينار في يونيو الماضي. وأخيرا ارتفعت أيضا فئة الربع دينار بقيمة 948 ألف دينار، حيث بلغت بنهاية يوليو الماضي 11,549 مليون دينار مقارنة بـ 10,601 ملايين دينار في يونيو الماضي.